

المجلد
ثلاثون

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٦ رجب سنة ١٣٩٢ ٥٥ الموافق ١٦ آب سنة ١٩٧٢ م العدد ٢٣٧٥

القرارات

صفحة		
١٥٨٦	قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢	قانون نقابة الجيولوجيين
١٥٩٦	قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٢	قانون مجلس البحث العلمي الاردني
١٦٠٠	نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢	نظام الانتقال والسفر
١٦٠٨	نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢	نظام وقاية الصيد
١٦١١	نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٢	نظام العلاوات القضائية للنظاميين
١٦١٢	نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢	نظام الارصفة لمنطقة بلدية الساط
١٦١٤	نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام البسة موظفي الحكومة
١٦١٥	نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام رسوم الحاكم
١٦١٦	نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجاهمة الاردنية
١٦١٧	نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢	نظام علاوة الاختصاص لحملة شهادة الدكتوراه
١٦١٩	نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٢	نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٧٢
١٦٢١	امرا دفاع رقم (١٨ و ١٩) لسنة ١٩٧٢	صادران عن رئيس الوزراء

تجميع القرارات المسماة الأردنية

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢

قانون نقابة الجيولوجيين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - الجيولوجي

يعتبر جيولوجيا كل من حصل على شهادة توجيبي اردني او ما يعادلها وشهادة بكالوريوس او ما يعادلها في علم الجيولوجيا او احد فروعها من احدى الجامعات او المعاهد العلمية العليا المعترف بها من قبل لجنة معادلة الشهادات بوزارة التربية والتعليم بحيث لا تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات .

المادة ٣ - ١ - - - - - تأسست في المملكة الاردنية الهاشمية نقابة تدعى نقابة الجيولوجيين ذات مركزين في عمان و القدس وتكون اهدافها ما يلي : -

١ - رفع مستوى المهنة الجيولوجية والمحافظة على مصالح وحقوق الجيولوجيين وتنمية روح الاخاء والتعاون بينهم والعمل على تحسين شؤوهم العلمية والادبية والمادية بكافة الوسائل المشروعة .

ب - اعداد البحوث والدراسات الجيولوجية التي تتعلق بالمساهمة في تنمية الموارد المائية والمعدنية والبترولية وكذلك المتعلقة بالانشاءات المدنية كالسدود والطرق والمطارات والابنية والاتفاق .

ج - تشجيع البحث العلمي الجيولوجي في المملكة الاردنية الهاشمية ونشر الثقافة الجيولوجية بمختلف الوسائل الممكنة .

د - توثيق صلات التعاون مع النقابات المهنية في المملكة الاردنية الهاشمية وكذلك جميع النقابات والجمعيات الجيولوجية في البلاد العربية والاجنبية لتبادل احدث الطرق والنظريات التي من شأنها رفع مستوى المهنة .

٢ - تتمتع النقابة بالشخصية الاعتبارية . ذات استقلال مالي ويتولى ادارتها مجلس نقابة تنتخبه الهيئة العامة ويمثلها النقيب لدى الجهات الرسمية المختصة وامام الغير .

المادة ٤ - تعطى الاجازة بتعاطي ومزاولة مهنة الجيولوجيا الى الجيولوجي المسجل في هذه النقابة بموجب هذا القانون من قبل نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية . بتسبب من مجلس النقابة وذلك بناء على طلب يقدمه الطالب الى النقابة مصحوبا بالشهادات والوثائق التي تثبت الشروط الواردة في المادتين (٢) و (٥) من هذا القانون ولا تعطى هذه الاجازة الا بعد ان يسجل الطالب اسمه كمعضو في سجل النقابة .

التسجيل في النقابة

المادة ٥ - أ - تقدم طلبات التسجيل الى مجلس النقابة معززة بالوثائق المطلوبة .

ب - ويشترط في طالب التسجيل : -

- (١) ان يكون اردني الجنسية ومقيماً في المملكة الاردنية الهاشمية اقامة دائمة .
- (٢) ان يكون حاملا شهادة جامعية تخوله حمل لقب جيولوجي بموجب هذا القانون على ان تكون هذه الشهادة مقبولة لممارسة مهنة الجيولوجيا في البلد الذي منحه .
- (٣) ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجريمة جنائية او جنحة اخلاقية .
- (٤) ان يكون قد اتم الواحدة والعشرين من عمره .

المادة ٦ - للجيولوجي غير الاردني بموافقة مجلس الوزراء ان يطلب تسجيل اسمه في سجل النقابة وان يحصل على اجازة بتعاطي المهنة شريطة :

- أ - ان يكون جيولوجيا بموجب احكام هذا القانون .
- ب - ان يكون حسن السيرة والسلوك غير محكوم عليه بجريمة جنائية او جنحة اخلاقية .
- ج - ان تعامل قوانين بلاده الجيولوجي الاردني بالمثل .
- د - ان يقيم في الاردن بشكل دائم باستثناء الخبراء الاجانب الذين تستعين بهم الحكومة في دراسة وتنفيذ المشروعات العامة .

المادة ٧ - أ - على مجلس النقابة بعد البحث والتدقيق ان يقرر على ضوء الوثائق المبرزة قبول طلب التسجيل او رفضه فاذا كان - القرار بالقبول فيسجل اسم الطالب بالسجل الخاص بعد دفعه الرسم المقرر لصندوق النقابة .

ب - اذا كان القرار بالرفض فللطالب حق الاعتراض على القرار خلال ثلاثين يوما من تبليغه .

ج - تفصل في الاعتراض لجنة تشكل من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية او من ينوب عنه رئيسا ونقيب الجيولوجيين واثنين من الجيولوجيين ينتخبهما نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية اعضاء ، وعضو آخر ينتدبه مجلس النقابة من غير اعضائه ويكون قرار اللجنة الاعتراض قطعاً .

هكذا من الله

المادة ٨ - تنشر سنوياً في الجريدة الرسمية أسماء الجيولوجيين الذين لهم حق مزاوله المهنة والذين سددوا رسوم النقابة السنوية وادوا اليمين المذكور في المادة ١١ من هذا القانون وذلك بعد انقضاء الموعد المحدد من قبل مجلس النقابة لاستيفاء تلك الرسوم ولا تنشر أسماء الجيولوجيين الذين لم يسددوها أو لم يؤدوا اليمين .

المادة ٩ - لا يجوز لاية دائرة من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة قبول اي عمل ذي صبغة جيولوجية يتقدم به جيولوجي غير مسجل في هذه النقابة ولم ينشر اسمه في الجريدة الرسمية .

المادة ١٠ - أ - يمارس الجيولوجيون المرخصون اعمال الجيولوجيا في المملكة الاردنية الهاشمية ماداموا مقيمين فيها بصورة عادية .

ب - لمجلس النقابة ان يبرأ اسم اي جيولوجي في سجل الجيولوجيين مزاولي المهنة اذا كان قد حذف اسمه قد نشأ عن انقطاع عن العمل او بسبب اقامته خارج البلاد او بسبب عدم دفعه الرسوم المطلوبة .

ج - اذا لم تعاد تتوفر في الجيولوجي شروط مزاوله المهنة المنصوص عليها في المواد ٥ و ١١ و ١١٦ من هذا القانون فله مجلس النقابة حق سحب الاجازة منه . وفي حالة زوال تلك الاسباب ، عليه ان يعيدها اليه بناء على طلبه .

المادة ١١ - على الجيولوجيين المسجلين في سجل النقابة وفي خلال شهرين من نفاذ هذا القانون وعلى الجيولوجي الذي يسجل اسمه لأول مرة في سجل النقابة ان يحلفوا اليمين التالية امام نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية وبحضور النقيب او عضوين من مجلس النقابة .
« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان اؤدي عملي بامانة واخلاص وان احافظ على شرف المهنة وان اعلم جاهدا لرفع مستواها وان احترم قوانينها وانظمتها وتقاليدها » .

تشكيلات النقابة / الهيئة العامة

المادة ١٢ - تتألف الهيئة العامة للنقابة من الجيولوجيين المسجلين والمساهدين للرسوم .

المادة ١٣ - للهيئة العامة حق :

- انتخاب النقيب وعضاء مجلس النقابة .
- تصديق الموازنة السنوية .
- اعتداد الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المنتهية بها ، الاطلاع على تقرير فاحصي الحسابات وتعيين فاحص الحسابات للسنة المقبلة .
- تعديل الرسوم النقابية بأنظمة تصادر وفق احكام هذا القانون .
- اقتراح مشاريع الانظمة والمواصفة على التعليمات التي يضعها مجلس النقابة .

و (النظر في جميع الشئون التي تهم النقابة .

المادة ١٤ - أ - تتعقد الهيئة العامة لانتخاب اول مجلس للنقابة من حاملي شهادة الاجازة في الجيولوجيا (البكالوريوس او ما يعادلها) بدعوة من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وتعقد اجتماعها العادي خلال شهر كانون الاول من كل عام في موعد يحدده المجلس .

ب - تعقد الهيئة العامة اجتماعات استثنائية فوق العادة بناء على قرار مجلس النقابة او بناء على طلب ربع الاعضاء للتظرف في امور معينة وللنقيب الحق عند الضرورة وفي حالات مستعجلة ان يدعو الهيئة العامة للانعقاد بقرار يصدره مبيناً فيه الاسباب التي دعت الى ذلك .

المادة ١٥ - يرأس الاجتماعات المشار اليها بالفقرة (أ) من المادة (١٣) ممثل يسميه نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية اما الاجتماعات الاخرى فيرأسها رئيس مجلس النقابة .

المادة ١٦ - توجه الدعوة لاجتماع الهيئة العامة للنقابة من قبل النقيب او نائبه في حالة غيابه بكتب شخصية وباعلان ينشر في الصحف المحلية وفي مكان بارز في المقر العام للنقابة .

المادة ١٧ - يكون اجتماع الهيئة العامة قانونياً اذا حضره اكثرية الاعضاء المسجلين واذا لم يكتسب النصاب القانوني في المرة الاولى فيعقد الاجتماع بعد مضي اسبوعين في ذات المكان والساعة من تاريخ الاجتماع الاول ويكون انعقاد الهيئة عندئذ قانونياً مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين وتصدر القرارات بالاغلبية .

المادة ١٨ - تتخذ قرارات الهيئة العامة باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات فيرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مجلس النقابة

المادة ١٩ - ان مجلس النقابة هو الهيئة الادارية فيها ويتألف من نقيب اي رئيس وستة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة .

المادة ٢٠ - ينتخب مجلس النقابة لمدة سنتين تبتدى في اول شهر كانون الثاني ويشترط في ذلك ان يكون النقيب جيولوجياً مارس المهنة مدة لا تقل عن ست سنوات ويشترط ان يكون الاعضاء ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويستمر المجلس في عمله الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

المادة ٢١ - أ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الاقل في الشهر بصورة عادية ويمكن اجتماعه في كل وقت بصورة استثنائية بدعوة من النقيب او نائبه عند غياب النقيب .

ب - يتولى النقيب او من يقوم مقامه حال غيابه تنفيذ مقررات مجلس النقابة .

هكذا من الأشهر

المادة ٢٢ - أ (في حالة شغور وظيفة النقيب لأي سبب من الأسباب يصبح نائب النقيب نقيباً حتى نهاية الدورة القادمة ويدعى من حصل على أكثرية الأصوات في انتخاب أعضاء المجلس بحسب التسلسل ليصبح عضواً في المجلس .

ب (إذا استقال عضو من مجلس النقابة أو شغل مكانه لأي سبب آخر يدعى من حصل على أصوات أكثر عند انتخاب المجلس بحسب التسلسل ليخلفه ، أما إذا كان عدد الأعضاء المستقلين أو الذين شغرت إياهم في وقت واحد أكثر من اثنين تدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم .

ج (يعتبر فاقداً لعضوية المجلس كل عضو تغيب عن حضور الاجتماعات خمس جلسات متوالية دون عذر مقبول .

المادة ٢٣ - أ (يتولى شؤون النقابة مجلس النقابة المنتخب من قبل الهيئة العامة .

ب (يجوز إعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ولا يعاد انتخابه بعد ذلك إلا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة .

ج (ينتخب المجلس المؤلف على هذه الصورة من بين أعضائه نائباً للنقيب وأميناً للسر وأميناً للصندوق .

د (يبلغ مجلس النقابة نتيجة الانتخاب إلى نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية خلال اسبوع وعليه نشر النتيجة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٤ - لنائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية أن يعطى في قانونية الانتخاب لدى محكمة العدل العليا خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه بقرار الهيئة العامة .

المادة ٢٥ - إذا قررت محكمة العدل العليا فسخ القرار المطعون فيه تدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الفسخ لإعادة الانتخاب .

مهام مجلس النقابة

المادة ٢٦ - لمجلس النقابة حق :

- ١ - أ (النظر في طلبات تسجيل الجيولوجيين واتخاذ القرارات في قبولها أو رفضها .
- ب (المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المنتسبين إليها .
- ج (إدارة شؤون النقابة وأموالها وتحصيل الرسوم المستحقة لها .
- د (دعوة الهيئة العامة وتنفيذ مقرراتها .
- هـ (إعداد النظام الداخلي للنقابة والانظمة الأخرى التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وما يرى ادخاله عليها من تعديلات .
- و (النظر في كل نزاع يتعلق بمزاولة المهنة بين الأعضاء وبين أصحاب الأعمال وتسوية ما يقوم بينهم من خلافات .
- ز (تأديب الأعضاء المخالفين .

٢ - لمجلس النقابة حق تعيين الموظفين الضروريين لإدارة أعماله وتعيين وإعتاقهم وما يستحقون من تعويض مراعي كفاءة كل واحد منهم وله حق الاستغناء عن خدماتهم .

الخلافات وبطل الانتخاب

المادة ٢٧ - لمجلس النقابة صلاحية النظر في الخلافات التالية :

أ (الخلافات التي تقع بين أعضاء النقابة لأسباب تتعلق بالمهنة .

ب (الخلافات بين صاحب العمل وعضو النقابة على تحديد بدل الانتخاب عندما لا يكون هناك اتفاق خطي .

المادة ٢٨ - إذا لم يبت المجلس في الخلاف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه فللقراء حق مراجعة المحاكم .

المادة ٢٩ - تتبع أمام مجلس النقابة أصول المحاكمات المتبعة لدى المحاكم الصلحية بقدر الإمكان ، تكون قراراته الغائية قابلة للاعتراض خلال اسبوع واحد من تاريخ تبليغها .

المادة ٣٠ - تدانف قرارات مجلس النقابة إلى محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ القرار إذا كان غيابياً أو من تاريخ تفهيمه إذا كان وجاهياً وتكون قرارات محكمة الاستئناف قطعية .

المادة ٣١ - تنفذ دوائر الاجراء قرارات مجلس النقابة ويستثنى من ذلك قرارات التحكيم .

السلطة التأديبية

المادة ٣٢ - أ (كل عضو أخل بواجبات مهنته أو تجاوز أو قصر بواجباته المهنية أو أقدم على عدل يتال من شرف المهنة أو تصرف في حياته الخاصة تصرفاً يخط من قدرها يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب (لا تسري أحكام الفقرة السابقة على الأعضاء المستخدمين في السدولة أو المؤسسات العامة إذا كانوا خاضعين لسلطانها التأديبية .

المادة ٣٣ - تمام الدعوى التأديبية بناء على :

- أ (طلب نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية . أو
- ب (شكوى خطية من أحد الأعضاء . أو
- ج (شكوى خطية من صاحب العدل . أو
- د (بطلب من النقيب .

المادة ٣٤ - يتولى التحقيق في الشكاوى ضد الأعضاء مجلس من :

أ (جيولوجي يعينه نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية من جيولوجي الحكومة شريطة أن لا يكون عضواً في مجلس النقابة رئيساً .

ب (عضوين من الهيئة العامة ينتخبهما مجلس النقابة من غير أعضائه .

هكذا من المأهول

المادة ٣٥ - يتم التحقيق وفق الاجراءات التالية : -

أ (تخضع اجراءات التحقيق للسرية التامة .

ب (اذا قرر مجلس النقابة ان هنالك ما يوجب التحقيق في الشكوى فيحيلها الى مجلس التحقيق الذي عليه ان يبلغ المشتكى عليه التهمة المسندة اليه خطيا وذلك قبل موعدها بجلسته بمدة لا تقل عن ثمانية ايام ثم يدعو للمثول امامه وعلى المشتكى عليه ان يحضر الجلسة بنفسه وله ان يستعين بمحام يدافع عنه ولا تقبل وكالة الوكيل اذا لم يكن الموكل حاضرا .

المادة ٣٦ - ١ - بعد اتمام التحقيق يرفع مجلس التحقيق توصياته الى مجلس النقابة متضمنا رأيه حول براءة المشتكى عليه او عدمها و لمجلس النقابة اذا لم يصر ضرورة الى استماع افادات بنفسه ان يقبل هذه التوصيات وان يبت في موضوع الشكوى بالشكل الذي يراه عادلا وفي حالة الادانة يرفع مجلس النقابة على المخالف احدى العقوبات التأديبية التالية : -

أ (توجيه اللوم والتوبيخ .

ب (التوقيف عن العمل مدة لا تزيد عن سنة .

ج (شطب اسمه من سجل الجيولوجيين بعد ادانته من المحاكم .

٢ - هذه العقوبات الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة لا تحول دون معاقبة المخالف بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الاخرى اذا كان ما قام به يعتبر جريمة بحكمها .

المادة ٣٧ - بالرغم مما ورد في المادة (٣٦) من هذا القانون يجوز لمجلس النقابة ان يتخذ اجراءات تأديبية بحق الجيولوجي الذي يدان بحكم قطعي بجنائية او بجنحة اخلاقية ويعتبر قرار المحكمة بادانة الجيولوجي كما لو كان توصية بادانته من قبل مجلس التحقيق وفقا للمادة (٣٦) من هذا القانون وعلى مجلس النقابة بعد النظر في قرار الادانة ان يوقع احداً العقوبات الواردة في المادة السابقة .

المادة ٣٨ - تكون القرارات الغيابية قابلة للاعتراض لدى مجلس النقابة خلال عشرة ايام من ثاني يوم التبليغ .

المادة ٣٩ - أ (تكون قرارات مجلس التأديب قابلة للاستئناف الى محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوما تبتدأ من ثاني يوم تفهم القرار او من تاريخ تبليغه اذا كان غيابيا .

ب (يجوز استئناف القرار الغيابي دون الاعتراض عليه .

المادة ٤٠ - للنائب العام استئناف قرارات مجلس التأديب في جميع الاحوال حتى ولو لم يصدر قرار بالادانة وذلك خلال شهرين من تاريخ ورود اشعار بصا، وروها لمكتبه .

المادة ٤١ - على الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة التي لها انظمة تأديبية تبليغ مجلس النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على الجيولوجيين الذين يشتغلون في مصالحها .

المادة ٤٢ - على رئيس مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية بعد اكتسابها الدرجة القطعية الى سلطة المصادر الطبيعية والمؤسسات التابع اليها العضو وذلك خلال اسبوعين من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية ، واذا كان القرار بالايقاف عن العمل مدة معينة او بشطب الاسم فعلى نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية نشره في الجريدة الرسمية دون ذكر الاسباب ما لم يرد في القرار ما يخالف ذلك .

المادة ٤٣ - يجوز لمن صدر قرار بشطب اسمه من الدجل ان يطلب بعه مضي ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ ذلك القرار اعادة قياد اسمه في الدجل وعلى مجلس النقابة ان ينظر في طلبه فاذا رفض المجلس فله ان يجادل الطالب مرة اخرى بعه مستين من تاريخ قرار الرفض .

حقوق النقابة

المادة ٤٤ - يحدد بنظام حقوق نقابة الاعضاء ومساعدتهم ضمن الامكانيات المادية لصناديق النقابة .

المادة ٤٥ - في حالة وفاة العضو يصرف لاراملته ولاولاده القصر ولا بوية اذا كانا عاجزين عن الكسب راتبا شهريا يعادل نصف الراتب التقاعدي المقرر له حال حياته بشرط التثبيت من قهرهم ويوزع الراتب عليهم بالتداعي وينتهي في جميع الاحوال بوفاة الشخص المستفيد .

المادة ٤٦ - تنقأ الارملة حقها في الراتب بزواجه والقصر في بلوغ الذكور وزواج الاناث .

المادة ٤٧ - لمجلس النقابة ان يعا، النظر في كل وقت في الرواتب التقاعدية والتعويضات وفقلا تنقص حالة النقابة المالية او حالة الشخص المستفيد من الراتب التقاعدي والتعويض .

العقوبات

المادة ٤٨ - ١ - كل من :

أ (اتخذ لقب جيولوجي وهو لا يستحقه بحكم هذا القانون ، او

ب (زاول مهنة الجيولوجي دون الحصول على ترخيص ، او

ج (زاول مهنة الجيولوجي دون ان يدفع رسوم التسجيل والاشتر الك السنوي ، او

د (تعاطى مهنة الجيولوجيا بعه ، ان صدر قرار قطعي بابطاله عن تعاطيها او بشطب اسمه من سجل النقابة .

يعاقب بغرامة من خمسة دنانير الى مائة دينار او بالحبس مدة اسبوع الى ثلاثة اشهر او بالعقوبتين معا . واذا تكررت المخالفة تضاعف العقوبة .

٢ - كل من زور وثائقا من اجل الحصول على لقب جيولوجي او من اجل مزاوله هذه المهنة او استعمل مثل هذه الوثائق يعاقب - بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .

موارد النقابة

المادة ٤٩ - تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الاول من كانون الثاني وتنتهي في آخر يوم من كانون اول من كل عام .

المادة ٥٠ - ١ - تتألف موارد النقابة من :

أ (رسوم التسجيل ورسوم اعادة التسجيل .

ب (الرسوم السنوية

ج (العوائد التي تستوفي لصناديق النقابة من الاعضاء .

د (الاعانات والمبات التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

هكذا من المأهول

(٥) بإدلات الاشراف في مجلة النقابة وأمان مطبوعاتها .

(و) ومن نسبة لا تزيد عن ٥٪ من دخل الجيولوجي من مهنة الجيولوجيا حسب التقدير النهائي لدى دائرة ضريبة الدخل .

(٢) تحاد هذه الموارد وكيفية فرضها واستيفائها وجبايتها في النظام الداخلي او في انظمة توضع لهذه الغاية .

المادة ٥١ - مجلس النقابة هو المهين على اموال النقابة ومن وظائفه ان يقدم بتخصيص الاموال وحفظها والاقتراح على الهيئة العامة بتجديدا. مقدار الرسوم واقرار صرف النفقات التي تستلزمها ادارة النقابة ضمن حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها والفصل في جميع الامور الاخرى المتعلقة بالنقابة وله في ظروف طارئة اصدار ملاحق او اكثر لاوازنة لتسايا. بعض النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في اول اجتماع لها بعد الاصدار .

المادة ٥٢ - (١) يضع المجلس في كل سنة ميزانية للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق .

(٢) يقدم المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة الى الهيئة العامة للتصديق عليه .

(٣) اذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهيئة العامة في مواعيدها وتصديق الميزانية والحساب الختامي . يستمر في الجباية والاتفاق على اساس الميزانية السابقة الى ان تجتمع الهيئة العامة وتقر الميزانية الجديدة .

المادة ٥٣ - (أ) تودع النقود والاوراق المالية في مصرف او اكثر يعين بقرار من مجلس النقابة .

(ب) لا يجوز التصرف في شيء من اموال النقابة الا بقرار من المجلس .

(ج) اوامر الايداع والصرف يوقعها التقيب وامين الصندوق او من ينوب عنهما بقرار من المجلس .

(د) يعاد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزانة النقابة .

(٥) تنظيم كافة الامور المحيطة بها في المواد ٤٩-٥٣ بموجب النظام الداخلي .

(و) لا يجوز اتفاق اي نفقات او رواتب الا من الاعتمادات المرصودة لها في الميزانية .

احكام عامة

المادة ٥٤ - تعفى نقابة الجيولوجيين من ضريبة المدفوعات وضريبة المعارف ومن رسوم طوابع الواردات ومن الطوابع البريدية على مراسلاتها .

المادة ٥٥ - للهيئة العامة لنقابة الجيولوجيين ومن وقت لآخر ان تضع بموافقة مجلس الوزراء انظمة لتنظيم الامور التالية : -

أ - تنظيم الامور الداخلية لمجلس النقابة والطرق التي يسير عليها .

ب - تحديد الرسوم المبينة في المادة (٥١) وكيفية استيفائها .

ج - تحديد الرسوم الواجب تقاضيها عن القضايا التي ترفع الى مجلس النقابة بموجب هذا القانون وكيفية استيفائها .

د - تعيين الحاء الاعلى للاجور التي يستحقها كل عضو من الاعمال التي يقوم بها لارباب العمل .

هـ - نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي .

و - اية انظمة اخرى من أجل تنظيم شؤون مهنة الجيولوجي .

المادة ٥٦ - يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية حل مجلس النقابة لمتعضيات الامن والسلامة وتعيين لجنة من سبعة اشخاص على الاقل من ذوي الاختصاص ما امكن برئاسة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية تمارس صلاحيات ومهام مجلس النقابة ويكون قرار مجلس الوزراء قطعيا غير قابل للطعن .

المادة ٥٧ - ١ - لا يجوز قيام تجمع نقابي الا بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي .

٢ - يحل التجمع النقابي بقرار من مجلس الوزراء لامر امنية وللسلامة العامة ويكون قراره قطعيا غير قابل للطعن .

المادة ٥٨ - لا تسري احكام القوانين الخاصة للاجتماعات العامة على اجتماعات النقابة التي تعقد للبحث في شؤون المهنة .

المادة ٥٩ - اذا لم يقم مجلس النقابة بمهامه او تعذر عليه القيام بها لاي سبب ما فعل نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ان يدعو الهيئة العامة للاجتماع وانتخاب مجلس آخر وفقا للفقرة (أ) من المادة ١٤ من هذا القانون .

المادة ٦٠ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٢/٧/٨

أخمين بطلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبد الله صلاح	صبيح امين عمرو	احمد الوزني
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير داخلية للشؤون	وزير دولة لشؤون
عمر عبد الله	عدنان ابو عودة	بلدية والقروية	رئاسة الوزراء
يعقوب ابو غوش			
وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الصحة
سالم المساعده	انيس المعشر	الشؤون المقدسات الاسلامية	محمد البشير
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار	وزير المواصلات
احمد الشوبكي	علي عناد خريس	غالب بركات	علي حسن عوده

هكذا من المأهول

نحس الحسن بن طهرل نأب هبرلة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٢

قانون مجلس البحث العلمي الاردني

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مجلس البحث العلمي الاردني لسنة ١٩٧٢) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يؤسس في المملكة بموجب أحكام هذا القانون مجلس يسمى (مجلس البحث العلمي الاردني) يشار اليه فيما بعد (بالمجلس) مركزه عمان وله ان ينشئ فروعاً في أنحاء أخرى من المملكة .

المادة ٣ - تكون للمجلس شخصية اعتبارية مستقلة استقلالاً مالياً وإدارياً وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة او ان يشيب عنه النائب العام وله حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وقبول التبرعات والهبات والوصايا من اشخاص طبيعيين او اعتباريين وان يبرم العقود ويمثله رئيسه في علاقاته مع الغير .

المادة ٤ - يرتبط المجلس في جميع شؤونه برئيس الوزراء .

المادة ٥ - يهدف المجلس الى السعي لمواكبة التقدم العلمي في مجالات الحضارة والنهوض بالبحث العلمي ووضع نتائجه في خدمة المجتمع الاردني توجهاً لرفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والصحي .

المادة ٦ - يتولى ادارة شؤون المجلس مجلس ادارة مؤلف من :

- | | |
|--|--|
| أ - رئيس الوزراء | رئيساً |
| ب - وزير التربية والتعليم | نائباً للرئيس |
| ج - استاذين من الجامعة الاردنية | يسميهما مجلس الجامعة |
| د - سبعة اعضاء ممثلين للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والسلطات المعنية بالبحث العلمي التي يحددها مجلس الوزراء | |
| هـ - عضو ممثل لكل من | ١ (القطاع الصناعي
٢ (القطاع التجاري
٣ (القطاع الزراعي |

و - عضو عن الجمعيات العلمية

ز - عضو عن النقابات المهنية

ح - عضوين من المهتمين بشؤون البحث العلمي

المادة ٧ - المذكورون في الفقرات د ، هـ ، و ، ز ، ح ، من المادة السادسة يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من نائب الرئيس بعد استشارة الجهة المعنية بكل منهم .

المادة ٨ - يتولى المجلس لتحقيق أهدافه المهام التالية :

- أ - وضع التوصيات المتعلقة بسياسة البحث العلمي في المملكة .
- ب - تقديم المشورة الفنية والاقتراحات العلمية للقطاعين العام والخاص .
- ج - تنسيق ودعم وتشجيع البحوث العلمية البحتة والتطبيقية .
- د - متابعة التقدم العلمي والتطور التقني في العالم .
- هـ - العمل على تأمين موارد التمويل اللازمة له وتحديد طرق استثمارها وتعيين البنك او البنوك التي تودع فيها امواله .
- و - تقديم المساعدات للباحثين العلميين بما فيها المساهمة في تغطية نفقات البحوث وتأمين متطلباتها .
- ز - تشجيع العلماء والخبراء الاردنيين في الخارج على العودة الى المملكة للعمل في مجالات البحث العلمي وتطبيقاته .
- ح - استخدام الباحثين العلميين والمستشارين في جميع المجالات لاغراض البحث العلمي .
- ط - نشر ما يرى نشره مناسباً من البحوث العلمية وتسهيل الاستفادة من نتائجها بالوسائل المختلفة .
- ي - انشاء مركز (للوثائق العلمية) ووضع فهرس موحد لجميع المراجع والمطبوعات المتوفرة في المكتبات :
- ك - عقد المؤتمرات والندوات العلمية في المملكة والاشتراك فيها بعقد منها في الخارج .
- ل - التعاون مع الجمعيات والاتحادات والمنظمات العلمية المحلية والعالمية .
- م - اية أمور أخرى ضرورية لتحقيق اهدافه .

المادة ٩ - يراعى ان يجري اختيار اعضاء مجلس الادارة من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية القادرون على المساهمة في تحقيق اهداف المجلس .

المادة ١٠ - مدة العضوية في مجلس الادارة سنتان :

المادة ١١ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه او نائبه مرة كل شهرين على الاقل او كلما دعت الحاجة الى ذلك ويجوز دعوته عند الضرورة اذا تقدم نصف الاعضاء بطلب خطي توضح فيه اسباب الدعوة .

المادة ١٢ - تنتهي العضوية في مجلس الادارة في احدى الحالات التالية :

- أ (الوفاة
- ب (الاستقالة
- ج (التغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر شرعي :
- د (مغادرة البلاد مدة تزيد على تسعة اشهر .
- هـ (مجلس الوزراء استبدال اي عضو في مجلس الادارة او تعيين عضو مكان آخر اذا شغرت عضويته .

هكذا من الأشهر

المادة ١٣ - يكتمل النصاب القانوني لاجتماع مجلس الادارة بحضور اكثرية الاعضاء على ان يكون احدهم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات باغلبية ثلثي اصوات الحاضرين .

المادة ١٤ - يمارس نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه .

المادة ١٥ - يقوم على تنفيذ قرارات مجلس الادارة جهاز تنفيذي يرأسه امين عام يعينه مجلس الادارة .

المادة ١٦ - يمارس الامين العام الصلاحيات التالية :

- أ) تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها مجلس الادارة .
- ب) الاشراف على ادارة صندوق المجلس .
- ج) الاشراف على الجهاز التنفيذي للمجلس وادارته .
- د) تولي امانة سر المجلس واللجان التي يشكلها والاشراف على التقارير وضبط محاضر الجلسات ووجه عام يعتبر مسؤولا عن جميع الامور المتعلقة بالمجلس غير المناطة صراحة بمجلس الادارة .

المادة ١٧ - تحدد شروط تعيين موظفي الجهاز التنفيذي للمجلس والاشراف عليهم وعزلهم وتحديد اختصاصاتهم واجازاتهم ومكافاتهم وصندوق ادخارهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٨ - يحدد المجلس بدل اتعاب ونفقات اعضاء مجلس الادارة واللجان التي يشكلها بقرار منه على ان لا يتجاوز بدل الاتعاب (خمسة) دنانير للمضو عن كل جلسة يحضرها وشريطة ان لا يزيد مجموعها في السنة على (خمسين) دينار .

المادة ١٩ - يكون للمجلس صندوق خاص تودع فيه امواله وفق احكام النظام .

المادة ٢٠ - تتألف موارد صندوق المجلس من :-

- أ) المخصصات التي ترصدها الحكومة في قانون الموازنة العامة لمجلس البحث العلمي الاردني .
- ب) اجور الخدمات التي تقدمها اجهزة المجلس ، واشتركاكات ومبيعات المطبوعات التي تصدرها .
- ج) التبرعات والهبات والوصايا الواردة للمجلس من اي مصدر شريطة موافقة مجلس الوزراء على قبولها .
- د ؟ اية موارد اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .
- هـ) ريع اموال المجلس المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٢١ - للمجلس حق الاتصال بجميع الوزارات والدوائر والمؤسسات للحصول على التقارير والبحوث والاحصائيات والمعلومات والبيانات التي لها صلة بالبحث العلمي .

المادة ٢٢ - يجوز انتداب او اعادة اي موظف في الحكومة او اي مؤسسة عامة للعمل في المجلس عملا متفرغا او جزئيا ويعتبر عمل الموظف في المجلس استمرارا لعمله السابق .

هكذا من العمل

المادة ٢٣ - تعاون الادارات الحكومية والمؤسسات مع المجلس كلما طلب اليها ذلك .

المادة ٢٤ - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات صندوق المجلس .

المادة ٢٥ - تبدأ السنة المالية للمجلس في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة .

المادة ٢٦ - للمجلس موازنة سنوية خاصة يعدها الامين العام ويقرها مجلس الادارة .

المادة ٢٧ - يدير المجلس امواله بنفسه وينفق منها وفق النظام المالي الذي يضعه المجلس .

المادة ٢٨ - يعفى المجلس وفروعه الخاضعة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالي او ضريبة او رسم تأمين او رسم طابع او يرد او غير ذلك من التكاليف المالية ويعتبر هيئة حكومية .

المادة ٢٩ - تنتقل كافة الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب نظام مجلس البحث العلمي الاردني رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته الى هذا المجلس .

المادة ٣٠ - لمجلس الادارة تشكيل لجان خاصة من بين اعضائه او من غيرهم لمعالجة الامور التي يخيلها اليها .

المادة ٣١ - لمجلس الوزراء بتنسيب من مجلس الادارة ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٢ - يلغى هذا القانون نظام مجلس البحث العلمي الاردني رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ وكافة تعديلاته واية تشريع اخرى تتعارض مع احكامه .

المادة ٣٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٢/٤/١٣

الحسين بن طلال

وزير دولة اميل الغوري	وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين حمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الداخلية عمر عبد الله	وزير الزراعة عبدنور ابو عودة	وزير الثقافة والاعلام يعقوب ابو غروش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل سالم المساعدة	وزير المالية اليس المعشر	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمسندسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير الصحة محمد البشير
وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير الاقتصاد الوطني علي خريس	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل غالب بركات	وزير المواصلات علي حسن عوده

نحس المحس بن طهرول نائب جهرنة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٩

لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢

نظام الانتقال والسفر

صادر بالاستناد الى المادة (١١٤) من الدستور

الفصل الاول

تعريف عامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

- أ - المركز
ب - أسرة الموظف
ج - الموظف
د - الشخص
هـ - الوفد
و - الليلة
ز - الوزير المختص
ح - اللجنة

المكان الرئيسي الذي يعين فيه الموظف لممارسة اعماله الرسمية :
زوجته او زوجاته ، بناته غير المتزوجات واولاده الذكور الذين لا تتجاوز اعمارهم الثامنة عشرة الا اذا كانوا يواصلون دراستهم الجامعية ، ووالدها .
الماعلان عن العمل واولاده العاجزون بعاهة مقعدة .
كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الميزانية العامة للدولة او ميزانية إحدى المؤسسات او السلطات الحكومية الاخرى التي تشملها احكام انظمة الخدمة المدنية وانظمة الموظفين المعمول بها بما في ذلك المستخدمين المعينين من المراجع المختصة برواتب مقطوعة على حساب المصاريف .
الموظف المعروف اعلاه او أي شخص آخر من خارج ملاك الدولة ومؤسساتها الرسمية .
يكلف بمهمة رسمية من قبل السلطات المختصة .
الهيئة التي يشكلها مجلس الوزراء من اكثر من موظف او شخص واحد لتمثيل الحكومة بمهمة رسمية او التفاوض باسمها خارج المملكة .
الفترة الزمنية التي تقع ما بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة صباحاً من كل يوم والتي يقضيها الموظف في المبيت خارج مركز عمله الرسمي .
الهيئة التي يشكلها المرجع المختص من اكثر من شخص واحد للقيام بمهمة رسمية داخل المملكة او خارجها .

المادة ٣ - يصنف المشمولون بأحكام هذا النظام على الشكل التالي :-

(أ) الفئة الأولى: رئيس الوزراء والوزراء ورئيسا مجلسي الاعيان والنواب ومن هم بمرتبة وزير ومستشارو جلالة الملك .

(ب) الفئة الثانية : الاعيان والنواب وشاغلو الوظائف الخاصة وموظفو الدرجات الأولى والثانية والثالثة .

(ج) الفئة الثالثة : موظفو الدرجات من الرابعة الى السادسة .

(د) الفئة الرابعة : موظفو الدرجات من السابعة الى العاشرة .

(هـ) الفئة الخامسة : (١) الموظفون بعقود والموظفون غير المصنفين والموظفون المؤقتون الذين يعينون على حساب المصاريف او الامانات او على حساب رواتب درجات الموظفين المعارين

ولا تزيد رواتبهم على ثلاثين ديناراً في الشهر .

(٢) اذا زاد راتب الموظف الشهري على ثلاثين ديناراً فيعامل بنفس معاملة الموظف الذي يعادله في المرتب على ان لا يتجاوز تصنيفه الفئة الثانية مع مراعاة اية

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

شروط ترد بهذا الشأن في عقد استخدامه .

المادة ٤ - تؤدي للموظف عند تعيينه لأول مرة في غير مكان اقامته العادية داخل المملكة او خارجها ، او عند نقله من مركز الى آخر اجور انتقاله وافراد أسرته ونقل امتهن البيتية (بما في ذلك اجور الترحيل والعائلة) من مركز اقامته او وظيفته الى المركز الذي عين به او نقل اليه وفقاً للترتيب التالي :

الفئة	سيارة ركوب	بالقطار	بالباخرة	بالطائرة	بسيارة شحن
الأولى	كاملة	أولى	أولى	أولى	١٥ طن
الثانية	كاملة	أولى	أولى	سياحية	١٥ طن
الثالثة	مقعد	ثانية	ثانية	سياحية	١٠ طن
الرابعة	مقعد	ثانية	ثانية	سياحية	١٠ طن
الخامسة	مقعد	ثانية	ثانية	سياحية	١٠ طن

المادة ٥ - يسمح عند السفر بمهمة رسمية داخل المملكة او خارجها باستعمال وسائل النقل حسب الترتيب التالي :-

بالسيارة	بالقطار	بالباخرة	بالطائرة
كاملة	أولى	أولى	أولى
١ - رئيس الوزراء والوزراء ورئيسا مجلسي الاعيان والنواب ومن هم بمرتبة وزير والاعيان والنواب وموظفو الدرجات الخاصة والاولى .			
٢ - موظفو الدرجات الثانية والثالثة	كاملة	أولى	ثانية
٣ - بقية الموظفين	مقعد	ثانية	ثانية

هكذا من الله على

المادة ٦ - تستثنى من الترتيب المذكور في المادة (٥) الحالات التي يوافق فيها وزير المالية على التصريح للموظف باستعمال سيارة كاملة عندما تقتضي طبيعة السفر ذلك .

المادة ٧ - يعود امر تحديد استعمال وسيلة النقل الى الوزير المختص الا في حالة السفر بالطائرة فتؤخذ موافقة وزير المالية الذي عليه مراعاة الامور التالية :-

- ١ - تعذر السفر بواسطة نقل اخرى .
- ٢ - كون السفر بالطائرة اقل كلفة من السفر بالوسائل الاخرى .
- ٣ - كون طبيعة المهمة والانتقال يستدعي السرعة في السفر .

المادة ٨ - لا تدفع اجور نقل للموظف عن تنقلاته بين مسكنه ومركز عمله الا بعد الحصول على موافقة وزير المالية بناء على تنسيب الوزير المختص وذلك في الحالات التالية :

- أ (ان يكون الموظف مكلفا بالعمل بعد اوقات الدوام الرسمي .
- ب (ان يكون مركز عمل الموظف خارج حدود البلدية ويتعذر وصوله الى ذلك المركز بوسائل النقل المنتظمة داخل حدود منطقة البلدية .

المادة ٩ - يجوز لوزير المالية بناء على تنسيب الوزير المختص ان يوافق على صرف تعويض شهري لا يتجاوز خمسة دنائير للموظف الذي تستدعي طبيعة عمله الرسمي التجول والانتقال وذلك ضمن الاسس التالية :-

- أ (ان تشهد الوزارة او الدائرة ان طبيعة عمل الموظف المعني تستلزم تنقله المستمر اثناء العمل ؛
- ب (ان لا تكون بحوزة الموظف او تحت تصرفه سيارة حكومية يستعملها في تنقلاته ؛
- ج (ان لا يكون حاصلا على علاوة مقابل اقتناؤه سيارة خاصة ؛

المادة ١٠ - يصرف للموظف في حالة استعماله مقعداً في سيارة ركاب من اجل قيامه بمهمة رسمية الاجور المقررة لذلك في اتفاقية نقل الموظفين في سيارات الركوب التي تعقد بين وزارة المالية والمتهدين .

المادة ١١ - تدفع للموظف نفقات نقله وافراد أسرته وامتعته البيتية من اي مكان داخل المملكة او خارجها الى المكان الذي يختاره في المملكة خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ انتهاء خدمته لأي سبب كان ويشمل ذلك نقل جثمان الموظف عند وفاته الى المكان الذي يختاره أسرته في المملكة ؛

المادة ١٢ - يعقد وزير المالية اتفاقاً من اجل تأمين حاجة الحكومة والمؤسسات التابعة لها من سيارات الركوب والشحن ، باجور تحدد بطريق المناقصة ، او بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية في الحالات التي يتعذر فيها اجراء ذلك ، وتم المناقصة بمعرفة لجنة يشكها وزير المالية لسله الغاية وتكون قراراته خاضعة لتصديقه .

الفصل الثالث

علاوات اقتناء السيارات الخاصة

المادة ١٣ - يصرح لمشغلي المناصب التالية باقتناء سيارة خاصة لتنقلاتهم الرسمية في مهامهم الرسمية مقابل العلاوات الشهرية المقطوعة التالية تعويضاً لهم عما يتكبّدونه من نفقات على تنقلاتهم الرسمية داخل حدود مناطق البلدية التي تقع مراكز اعمالهم الدائمة فيها اثناء اوقات الدوام الرسمي وبعدد :-

دينار	
٣٥	رئيس الوزراء
٢٥	الوزراء العاملون
٢٥	وزير البلاط
٢٥	رئيس مجلس الاعيان
٢٥	رئيس مجلس النواب
٢٥	رئيس الديوان الملكي
٢٥	مستشارو جلالة الملك
٢٥	طبيب الاسرة للملكة
٢٥	قاضي القضاة
٢٥	رئيس ديوان الموظفين
٢٥	رئيس ديوان المحاسبة
٢٥	رئيس محكمة التمييز
٢٥	رئيس المجلس القومي للتخطيط
٢٥	نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية
٢٥	اي موظف برتبة وزير
	أعضاء محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة ورؤساء الاستئناف
١٥	وقضاة التشريع والتفتيش والنواب العامون
١٥	المستشارون الحقوقيون من الدرجة الخاصة
١٥	المحفظون ممن لا يستعملون سيارات حكومية
١٥	وكلاء الوزارات حسب تعريفهم في نظام الخدمة المدنية
١٥	رئيسات التشرقيات الملكية
١٥	الامين الاول للديوان الملكي
١٥	مساعد رئيس الديوان الملكي
١٥	باظر الخاصة الملكية
١٠	المفتشون من الدرجة الثالثة فما فوق
١٠	المصرفون ومدراء الاقضية ممن لا يستعملون سيارات حكومية
١٠	المدعون العامون

هكذا من المأهول

المادة ١٤ - بالإضافة الى ما ورد في المادة (١٣) من هذا النظام ، يمكن تخصيص بدل اقتناء سيارة للموظف الذي تقتضي طبيعة عمله التجول بمهام رسمية داخل حدود امانة العاصمة والبلديات عندما لا تتوفر وسائل نقل حكومية في وزارته او دائرته . شريطة ان يكون من موظفي الصنف الاول او ان يكون مسن الموظفين المعيّنين برواتب مقطوعة او يعقود في وظائف لا يقل راتبها الاساسي عن (٧٠) ديناراً في الشهر .

المادة ١٥ - باستثناء مانص عليه في المادة (١٣) من هذا النظام تخصص بدلات اقتناء السيارات وتحدد مقاديرها بواسطة لجنة ثلاثية مكونة من مندوب عن كل من وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ودبوان المحاسبة على ان لا تقل درجة اي منهم عن الثانية ويشترط موافقة وتوقيع وزير المالية على قرارات هذه اللجنة لتصبح نافذة ويجب ان لا يتجاوز البديل المقرر في هذه الحالات عشرة دنانير شهرياً .

المادة ١٦ - يشترط في تخصيص بدل الاقتناء مايلي : -

أ - ان تكون السيارة مسجلة باسم الموظف مباشرة لدى دوائر السبر او بواسطة وكالة سيارات معترف بها في المملكة .

ب - ان لا يستخدم اي سيارة حكومية .

ج - ان لا يكون قد خصص له علاوة اقتناء سيارة من جهة اخرى .

المادة ١٧ - تصرف الاجور الكيلو مترية للموظف المصرح له باقتناء سيارة خاصة عن سفرائه الرسمية خارج مركز عمله الدائم بمعدل (٢٠) فلساً للكيلو متر الواحد ، على ان لا تزيد هذه الاجور عن خمسة وعشرين ديناراً في الشهر .

المادة ١٨ - اذا تغيب مفتي السيارة عن عمله لاي سبب كان لمدة تزيد على شهر واحد فنصرف له العلاوة المقررة عن الشهر الأول فقط من الغياب ويوقف صرف العلاوة عن المدة التي تزيد على ذلك حتى تاريخ عودته لمباشرة العمل :

المادة ١٩ - ينق لأي موظف يقضي سيارة خاصة مسجلة باسمه في حالة نقله من مركز الى آخر ان يستعمل تلك السيارة لنقله مع عائلته الى مركزه الجديد مقابل الاجور الكيلو مترية المقررة في المادة ١٧ :

الفصل الرابع

تعويضات السفر

المادة ٢٠ - (أ) اذا كلف او انتدب او استدعي موظف لقيام بعمل رسمي في غير مركزه الرئيسي داخل المملكة تدفع له العلاوات السفريّة التالية بنق كل ليلة يقضيها خارج مركزه الرئيسي على ان لا تزيد المدة التي يستحق عنها العلاوات عن شهر واحد .

فلس	دينار
٠٠٠	٤
٠٠٠	٣
٠٠٠	٢
٢٥٠	
٠٠٠	١

الفئة الأولى
الفئة الثانية
الفئة الثالثة
الفئة الرابعة
الفئة الخامسة

(ب) في الحالات التي تزيد فيها مدة الانتداب او التكليف على شهر واحد ، تدفع للموظف نصف العلاوات المقررة في الفقرة السابقة وعلى ان لا تتجاوز مدة شهر واحد .

(ج) لا تدفع العلاوات المقررة في هذه المادة للموظفين المكلفين او المتدربين لاعمال رسمية في مراكز واقعة ضمن المحافظات التي تكون فيها مراكز اعمالهم الدائمة الا في ظروف استثنائية يوافق عليها وزير المالية بناء على تنسيب الوزير المختص .

(د) موظفو لجان الابنية والاراضي تدفع لهم تعويضات معادلة للعلاوات المقررة في نظام علاوات الميدان الموحد المعمول به في المملكة عن كل يوم عمل .

(هـ) لا يجوز ان تتجاوز علاوات قاضي التسوية ثلاثين ديناراً في الشهر ، علاوات قاضي املاك الدولة خمسة وعشرين ديناراً في الشهر .

(و) لا يجوز تكرار انتداب الموظف من اجل العمل ذاته قبل انقضاء مدة ستة اشهر من تاريخ الانتداب السابق .

المادة ٢١ - يضاف الى مقدار العلاوات المقررة في المادة (١٩) من هذا النظام ما نسبته (٥٠٪) من تلك العلاوات عندما يكون الانتداب الى مراكز العمل في كل من عمان ، القدس ، رام الله ، القبة .

المادة ٢٢ - أ - يستثنى من احكام المادة (٢٠ / أ) من هذا النظام الموظف الذي ينزل في الفنادق او الاماكن المعدة للتزول والتابعة للحكومة ومؤسساتها الرسمية حيث يكفي بدفع تكاليف الاقامة في الفندق المذكور بموجب مطالبات او ايصالات ذلك الفندق على ان لا تزيد عن مقدار العلاوة السفريّة المقررة له في هذا النظام .

ب - بالإضافة الى دفع لفقات الاقامة في الفندق يدفع للموظف او الشخص ٥٠٪ فقط من العلاوات المقررة في المادة (٢٠ : أ) من هذا النظام .

المادة ٢٣ - يستحق الموظف عند تعيينه لأول مرة في مركز عمل غير محل اقامته العادية او عند نقله بصورة دائمة الى مركز عمل آخر علاوات السفر المقررة في المادتين (٢٠ : أ و ٢١) من هذا النظام وعن (٥) ليالي فقط :

المادة ٢٤ - اذا كلف لقيام بمهمة رسمية خارج المملكة ، تدفع له علاوات السفر التالية : دون تحديد لعدد الليالي عن كل ليلة يقضيها في الخارج لغايات تلك المهمة وتشمل علاوات السفر كافة النفقات التي يتكبدها الموظف بما في ذلك اجور النقل الداخلي .

الفلسة

الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٥	٢٠	١٥	١٢	١٠

١ (الكويت والدول الاوروبية والأمريكية وامارات الخليج

٢ (البلاد العربية الاخرى غيرها من البلدان غير المذكورة .

المادة ٢٥ - بالإضافة للعلاوة المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذا النظام يستحق رئيس الوفد علاوة اضافية تعادل ٥٠٪ من تلك العلاوة :

المادة ٢٦ - تدفع علاوات السفر بمعدل ٢٠٪ من العلاوات الواردة في المادة (٢٤) من هذا النظام للموفدين الخارج تلبية لدعوات رسمية من قبل الحكومات والهيئات الأجنبية على حساب الجهة الداعية بالشروط التالية :

- (١) ان تكون الدعوة الرسمية لمهام استطلاعية لا علاقة لها بالبعثات العلمية او التدريبات.
- (٢) اقتران تلبية الدعوة بموافقة مجلس الوزراء بالنسبة لموظفي الفئات الاولى - الثالثة وموافقة رئيس الوزراء بالنسبة لموظفي الفئات الاخرى .

المادة ٢٧ - تدفع علاوات السفر بنسبة ٦٠٪ من العلاوات المقررة في المادة (٢٤) من هذا النظام للموظف الموفد الى خارج المملكة في دورة تدريبية على حساب الحكومة والتي لا ينطبق عليها نظام البعثات العلمية المعمول به وعندما لا تتكفل اية جهة غير الحكومة بدفع اي جزء من نفقاتها . وفي حالة وجود جهة مساهمة في نفقات مثل هذه الدورة غير الحكومة او مؤسساتها الرسمية فيعود امر تقدير النسبة الواجب دفعها للموفد لمجلس الوزراء في ضوء تنسيب وزير المالية على ان لا تتجاوز ٦٠٪ من العلاوات المقررة في المادة ٢٤ من هذا النظام .

المادة ٢٨ - يجوز لوزير المالية او من ينوبه ان يوافق على صرف سلفة للموظف المكلف بالقيام بمهمة رسمية خارج مركز عمله الدائم داخل المملكة وخارجها بالمقدار الذي يعادل علاوات سفره خلال المدة المقررة لهذه الغاية على ان تسترد منه هذه السلفة بعد رجوعه الى مركز عمله الرئيسي مباشرة اما نقدا او بموجب بيان سفرات مصدقة حسب الاصول بعدد الياالي التي قضها في الخارج لانتجاز المهمة المكلف بها .

مواد عامة

المادة ٢٩ - يستحق الشخص غير الموظف المكلف بعمل رسمي داخل المملكة او خارجها في وفد او لجنة علاوات السفر التي يقرها رئيس الوزراء .

المادة ٣٠ - اذا اقتضت المصلحة تكليف احد الموظفين لقيام بمهمة رسمية خارج المملكة فينبغي ان تؤخذ موافقة رئيس الوزراء على ذلك .

المادة ٣١ - يعامل الموظف الذي يشغل وظيفة بالوكالة وفق احكام نظام الخدمة المدنية على اساس المعاملة التي تنطبق على الوظيفة الاصلية التي يشغلها بالوكالة .

المادة ٣٢ - باستثناء المؤسسات الرسمية التي تعتمد في نفقاتها على مخصصات اجمالية في الموازنة العامة او التي لها موازنات خاصة ، تدفع اجور النقل وتعويزات السفر المقررة بهذا النظام على الشكل التالي :-

- (أ) من المخصصات المصودة لهذه الغاية في موازنات الدوائر المختصة اذا وقع السفر داخل المملكة .
- (ب) من مخصصات فصل النفقات العامة في موازنة وزارة المالية اذا وقع السفر الى خارج المملكة .

المادة ٣٣ - يستثنى من احكام هذا النظام الموظفون الذين تنتضي طبيعة اعمالهم النقل للعمل في الميدان ولهم الحق في ان يستفيدوا من نظام علاوات الميدان المعمول به .

المادة ٣٤ - يحرم الموظف من الانتفاع بحقوقه المنصوص عليها في هذا النظام في الحالات التالية :-

- (أ) اذا تم نقله من مركز الى آخر بناء على طلبه الخطي .
- (ب) اذا لم يطالب بحقه في الانتفاع من احكام هذا النظام خلال ستة اشهر من تاريخ نقله او عودته من المهمة الرسمية في الخارج الا اذا رأى وزير المالية تجاوز هذا الشرط بسبب عذر مشروع لتأخر المطالبة عن المدة المقررة بهذا النظام .

المادة ٣٥ - يصدق رئيس الدائرة او من ينوبه على بيانات الانتقال والسفر التي تنظم لغايات الانتفاع من هذا النظام بعد التحقق من صحتها .

المادة ٣٦ - اي خلاف ينشأ عن تطبيق احكام هذا النظام او اية امور لم تتناولها احكامه تعرض على مجلس الوزراء للبت فيها .

المادة ٣٧ - لوزير المالية ان يضع التعليمات اللازمة لتطبيق احكام هذا النظام .

المادة ٣٨ - أ - يلغى نظام الانتقال والسفر رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ وجميع تعديلاته .

ب - يبقى نظام الانتقال والسفر رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ ساري المفعول بالقدر الذي يتفق بالجيش والامن العام .

ج - يعمل بما ورد في نظام السالك السامي فيما يتعلق بالامور التي تتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٧٢/٧/٢٩

الحسين بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العسكارية	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والاعراف	وزير الصحة
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون والمقنسات الاسلامية	وزير المواصلات
احمد الشويكي	سعيد النابلسي	علي عناد خريس	علي حسن عوده

هكذا من الأشغال

نحس الحسن بن طاهر نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢

نظام وقاية الصيد

صادر بمقتضى المادة (٨) من قانون وقاية الصيد رقم (٣) لسنة ١٩٧٢

٥٥٥٥٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام وقاية الصيد لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تمنح رخصة الصيد وفق النموذج الملحق بهذا النظام لقاء رسم قدره ثلاثة دنانير وفق الشروط التالية :-
- أ - لا يجوز تحويل الرخصة من شخص الى آخر .
- ب - يعمل بالرخصة لمدة سنة من تاريخ اصدارها مع التقيد بأحكام هذا النظام .
- ج - يجب ان تحمل الرخصة صورة الصياد الشمية .
- د - عند منح الرخصة تبلغ سلطات الامن العام اسم الشخص الذي منحت له الرخصة ورقها .
- هـ - يجب ابراز الرخصة عند الطلب لاي موظف او شخص اعتبر مكلفاً بتطبيق أحكام قانون وقاية الصيد بمقتضى المادة (٧) منه .

المادة ٣ - يتم صيد الحيوانات والطيور وتنظيم مناطق ومواسم صيدها بموجب اعلان يصدره الوزير وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٤ - تغلق المنطقة الصحراوية الواقعة شرق الخط الحديدى الحجازى للصيد بجميع انواعه باستثناء منطقة الأزرق ومناطق اخرى يحددها الوزير ويصدر بشأنها اعلاناً ينشر في الجريدة الرسمية بناء على تنسيب اللجنة الاستشارية .

المادة ٥ - يخضع صيد البدن والغزال الجبلى في المناطق الواقعة غرب الخط الحديدى الحجازى لاعلان يصدره الوزير ينشر في الجريدة الرسمية بناء على تنسيب اللجنة الاستشارية .

المادة ٦ - يسمح للصياد الذي يحمل رخصة صيد سارية المفعول وسلاح مرخص باصطياد الحيوانات والطيور الميئة أدناه في الارقات والمناطق المسموح باصطيادها حسب الاعلان المنصوص عنه في المادة (٣) من هذا النظام على ان لا يتجاوز العدد والرات الميئة مقابل كل نوع منها :

نوع الصيد	العدد المسموح به بالسفرة	المرات المسموح بها بالسنة
الخنزير البرى	واحد	مرتان
البدن	ذكر واحد	"
الغزال الجبلى	"	"
الأرنب	ثلاثة	عدة مرات
الوبر	"	"
الغريري	واحد	ثلاث مرات
النيص	"	"
الجبارى	اثنان	"
الحجل	سنة	عدة مرات
الفسرج	"	"
الحمام الأزرق	غير محدود	"
القطا	ثلاثون	"
الزري والمطوق والزرزور	"	"
الحمام الرقطنى	عشرون	"
الفر	ثلاثون	"
البط	عشرون	مرتان في الاسبوع
الأوز	واحدة	"
الكسوت	عشرة	"
السمن الجبلى والصحراوى	عشرون	عدة مرات
عصفور التين	اربعون	"
السناب	عشرون	مرتان في الاسبوع
الرهو	واحد	عدة مرات
الكروان	ثلاثة	عدة مرات
دجاج الارس	سنة	عدة مرات
الغزال الصحراوى والسبت والدراج الصحراوى	يمنع صيدها على مدار السنة .	

المادة ٧ - يلغى نظام وقاية الصيد رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

١٩٧٢/٧/٢٦

الحسين بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانتشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبد الله صلاح	صبيحي امين عمرو	احمد اللوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير داخلية الشؤون	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
ابراهيم الحباشنة	عبدان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	
وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير الصحة
سالم مساعده	انيس المعشر	اسحق الفرخان	محمد البشير
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطنى	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والسياحة والآثار	وزير المواصلات
احمد الشوبكي	سعيد النابامي	علي عناد خريس	علي حسن عوده

هذا من الأعمال

الجمعية الملكية لحماية الطبيعة

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

رخصة صيد

تمنع مع هذه الرخصة نسخة من القانون والنظام يشكلها المعدل مجاناً مع قائمة باسماء حيوانات وطيور الصيد ومواسمها واعدادها واماكنها ومراتبها المسموحة .

رخصة صيد رقم

صادرة بموجب المادة ٢ من نظام

وقاية الصيد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الاسم

الجنسية

رقم رخصة السلاح

مدة الرخصة :

من / / - / /

قيمة الرسم ()

دفع بالوصول رقم

تاريخ

القاضي

الخاتمة الاولى

توقيع القاضي

الخاتمة الثانية

مع مصادرة السلاح

توقيع القاضي

صورة شمسية

ختم وتوقيع

نحس الحسن بن طرول نائب جبهة الملك العظيم

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٢

نظام العلاوات القضائية للقضاة النظاميين

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام العلاوات القضائية للقضاة النظاميين لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ
١٩٧٢/٩/١ .
- المادة ٢ - يشمل هذا النظام القضاة النظاميين المعرفين في قانون استقلال القضاة رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ او اي تشريع
يحل محله .
- المادة ٣ - أ - باستثناء القضاة تحت التدريب يعطى للقضاة المشار اليهم في المادة السابقة علاوة قضائية بنسبة ٧٠٪
من الراتب الاساسي لكل منهم .
- ب - يعطى للقضاة تحت التدريب علاوة قضائية بنسبة ٤٠٪ من الراتب الاساسي لكل منهم .
- المادة ٤ - بالإضافة للعلاوة القضائية المنصوص عنها في الفقرة (أ) من المادة السابقة يعطى للقضاة المبتئين ادناه علاوة
اضافية شهرية بالتقدير المبين ازاء كل منهم :

دينار

٤٥

٣٥

٢٥

- أ - رئيس محكمة التمييز
- ب - عضو محكمة التمييز العامة ورئيس كل من محكمتي استئناف عمان والقُدس .
- ج - العضو الاصيل في المجلس القضائي بشرط عدم الجمع بين هذه العلاوة والعلاوة
المنصوص عليها في الفقرتين أ ، ب من هذه المادة

المادة ٥ - يلغى نظام العلاوات القضائية للقضاة النظاميين رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ .

١٩٧٢/٧/٢٩

الحسين بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبد الله صالح	صبيحي أمين عمرو	احمد الاوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام	وزير دولة لشؤون
ابراهيم الحباشنة	عدنان ابو عودة	يعقوب ابو غوش	رئاسة الوزراء
وزير المالية	وزير التربية والتعليم والاعراف	وزير الشؤون والمؤسسات الاسلامية	وزير الصحة
سالم المساعدة	انيس المعشر	اسحق الفرحان	محمد البشير
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار	وزير الاراضيات
احمد الشوكي	سعيد التابلسي	علي عناد غريس	علي حسن عودة

هكذا من المأهول

نحسب الحسب للبلدية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢

نظام الارصفة لمنطقة بلدية السط

صادر بالاستناد الى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الارصفة لبلدية السط لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - لاغراض هذا النظام تعني كلمة :

المجلس - مجلس بلدية السط او اللجنة البلدية .
المالك - صاحب المالك - او الشريك فيه - او الذي يتولى ادارته او الاشراف عليه ، او الوكيل عن اي من هؤلاء .
الشارع - كل طريق ، او ميدان ، او ممر ، او درب للجمهور حق استعماله او المرور فيه :
الرصيف - ذلك الجزء من الطريق الواقع بين الحد الخارجي للشارع المدمر لمرور السيارات والعربات والاهلين وبين العقار المخاذي له .

المادة ٣ - عند فتح شارع ضمن منطقة بلدية السط يكلف المالكون المخاذية عقاراتهم لذلك الشارع ببناء الاطاريف وانشاء الارصفة وتعبيدها بطول واجهة ملك كل منهم على محاذاة الشارع .

المادة ٤ - اذا وجد (رصيف) او اي جزء منه غير معبد او بدون اطاريف فللمجلس ان يكلف المالكين بلزوم رصيف واصلاح ذلك الجزء .

المادة ٥ - يحدد المجلس عرض الرصيف واتساعه واشكاله ونوع الاطاريف ومواصفاتها والمواد التي يسمح باستعمالها .

المادة ٦ - يجري التبليغ تنفيذاً لاغراض هذا النظام باعلان ينشر في صحيفة محلية يومية لمدة اسبوع بلزوم القيام بالعمل المطلوب خلال المدة المحددة فيه .

المادة ٧ - على كل مالك يرغب في انشاء رصيف او جزء منه محاذ للملك ان يحصل على موافقة المجلس .

المادة ٨ - للمجلس ان يتخذ الاعمال المطلوبة بمقتضى هذا النظام على حساب المالك مع اضافة ١٠٪ من قيمة التكاليف كبذل اشراف في احدى الحالات التالية : -

أ - اذا لم يتم المالك بالعمل الذي كلف به خلال المدة المحددة بالاعلان .

ب - اذا قام المالك بالعمل خلافاً للمواصفات المذكورة في المادة (٥) من هذا النظام .

ج - اذا رأى المجلس ضرورة الاسراع في انشاء اي رصيف او ضماناً لتطبيق المواصفات المطلوبة .

المادة ٩ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المقررة بالمادة (٤١/ب) المعدلة من القانون .

المادة ١٠ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه واحكام هذا النظام .

١٩٧٢/٧/٢٢

اختيرت

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الدولة	وزير الخارجية	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية محمد البشير
وزير المواصلات ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة علي حسن عوده	وزير العدلية	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان
وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الاقتصاد الوطني سعيد التابلسي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس	وزير النقل والسياحة والآثار غالب بركات

هكذا من الشغل

نحس الحسين لله ملك من الله الملك لله في الدنيا والآخرة

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٢
نأمر بوضع النظام الآتي :

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام البسة موظفي الحكومة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام البسة موظفي الحكومة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٤) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٤ -

يستثنى من احكام المادتين (٩ و ١٠) من هذا النظام ما يلي :

أ - الالبسة المقررة لموظفي وزارة الصحة ودائرة السباحة ومستخدمي السفارات والمفوضيات الاردنية في الحسارج بحيث يسمح بشراء اقشمتها وتفصيلها بالطريقة التي يراها رئيس الدائرة المختصة مناسبة شريطة عدم تعارض طريقة تأمينها مع نظام اللوازم المعمول به .

ب - الالبسة المقررة لموظفي وزارة المالية/الجباية حيث يسمح بشراء اقشمتها وتفصيلها بالطريقة التي يراها الوزير وبموجب التعليمات التي يضعها .

١٩٧٢/٧/٢٢

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير دولة	وزير الخارجية	رئيس الوزراء احمد اللوزي
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية
محمد البشير	ابراهيم الحياشنة	عمر عبد الله	يعقوب ابو غوش
وزير المواصلات ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة علي حسن عوده	وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية
سالم مساعده	انيس المعشر	انيس المعشر	اسحق الفرحان
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار
احمد الشربكي	سعيد النابلسي	علي عناد مخريس	غالب بركات

نحس الحسين بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٥٢ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي - .

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام رسوم المحاكم

صادر بمقتضى المادة (٢/٢٣) من قانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم المحاكم لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع نظام رسوم المحاكم رقم (٤) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشطب عبارة (مائة دينار) حيثما وردت بجدول الرسوم الملحق بالنظام الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (ثلاثمائة دينار) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٢٣) من جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٣ :

يستوفى عند تقديم الدعوى الى محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا رسم يقدره رئيس المحكمة لا يقل عن ثلاثة دنانير ولا يزيد على خمسين ديناراً .

الحسين بن طلال

١٩٧٢/٧/٢٩

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء احمد اللوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
ابراهيم الحياشنة	عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	
وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الصحة
سالم المساعده	انيس المعشر	اسحق الفرحان	محمد البشير
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار
احمد الشربكي	سعيد النابلسي	علي عناد مخريس	غالب بركات

هكذا من الأشهر

نحس الحسن بن طلال نائب جلال الملك المعظم

بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الجامعة الاردنية رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام المكافأة والتعويض

وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية

صادر بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الجامعة الاردنية رقم ١٧/١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم ١٩٦٤/٢٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ٩ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٩ :

- أ - ينشأ في الجامعة صندوق ادخار يودع فيه كل موظف (٥٪) خمسة بالمائة من راتبه الشهري .
ب - تدفع الجامعة لحساب الموظفين المودعين من المعبدن مبلغاً مساوياً للنسبة المثوية المذكورة .
ج - تدفع الجامعة لحساب الموظفين المودعين من اعضاء هيئة التدريس والموظفين مبلغاً مساوياً لنصف النسبة المثوية المذكورة .
المادة ٣ - يلغى النظام المعدل رقم ١٩٧٠/٦٧ .

١٩٧٢/٧/٢٩

الحسن بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبد الله صلاح	صبيحي امين عمرو	احمد اللوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير داخلية لشؤون	وزير دولة لشؤون
ابراهيم الحياشة	عبدان ابو عوده	بلدية والقروية	رئاسة الوزراء
وزير العدل	وزير المالية	وزير الثروة والتعليم والوقاف	وزير الصحة
سالم المساعدة	انيس المعشر	والشؤون والمقدسات الاسلامية	محمد البشير
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون والاجتماعية والعمل	وزير المواصلات
احمد الشوبكي	سعيد النابلسي	علي عناد خريس	علي حسن عودة

نحس الحسن بن طلال نائب جلال الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢

نظام علاوة الاختصاص لحملة شهادة الدكتوراة

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوة الاختصاص لحملة شهادة الدكتوراة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للبارات التالية المعاني المخصصة لها في ادفاها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

شهادة الدكتوراة
الدرجة العلمية التي تمنح من جامعة معترف بها لمن يقدم رسالة في العلوم او الآداب بعد النجاح في المناهج المقرر للدراسات العليا شرط ان لا تقل المدة المخصصة لذلك عن ثلاث سنوات وان يكون حاصلاً على شهادة بكالوريوس او ما يعادلها .

حامل شهادة الدكتوراة
الموظف الحائز على شهادة الدكتوراة او المعين في اية وظيفة مصنفة في اية وزارة او دائرة او مؤسسة او سلطة حكومية .

المادة ٣ - يمنح حامل شهادة الدكتوراة الذي يعمل في حقل اختصاصه علاوة اختصاص قدرها ٧٠٪ من راتبه الاساسي .

المادة ٤ - لا يجوز الجمع بين العلاوة المقررة بموجب هذا النظام واية علاوة اخرى باستثناء علاوة غلاء المعيشة .

المادة ٥ - تجري معادلة الشهادات لغايات هذا النظام من لجنة خاصة تؤلف من لجنة معادلة الشهادات المنصوص عنها في النظام رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٦ وعضوين من حملة شهادة الدكتوراة من الجامعة الاردنية والجمعية العلمية الملكية ، وتكون جلسات اللجنة قانونية بحضور اكثرية الاعضاء بما فيهم العضوين المذكورين وتصدر قراراتها بأكثرية سبعة اصوات .

١٩٧٢/٧/٢٩

أبي الحسن بن بلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد الازوي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الصحة
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون	وزير المواصلات
احمد الشويكي	سيد النابلسي	علي عناد خريس	علي حسن عوده

نحسب الحسين لله ملك الله الملك لله في الدنيا والآخرة

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور
والمادة (١٠) من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٢ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٨/٥ .
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٢

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

للسنة المالية ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور والمادة (١٠) من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٧٢/١/١ .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف يعقود في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسبها هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منه .

المادة ٣ - لا يجوز ملء وظيفة أي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة بأكثر من موظف واحد يستعمل مؤقتا وعند الضرورة بموجب عقد لقيام بمهام وظيفة الموظف المعار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز شغفاته تلك الوظيفة .

المادة ٤ - بالرغم مما ورد في أي نظام آخر :

أ - لا يجوز استعمال الدرجات المخصصة لترقية الموظفين وفقا لاحكام المادة (٦) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية (النظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦) والمادة (٣٤/ج) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ لغايات التعيين او الترفيع وفقا لاحكام المادة (٧) من النظام المعدل المذكور باستثناء ما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة .

ب - تعطى الاولوية في الترفيع الى الدرجات الشاغرة في جدول تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية الملحق بهذا النظام للموظفين الذين احدثت لهم درجات لترقية بموجب الفقرة السابقة .

ج - لا تعتبر الدرجات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة شاغرة لغايات الترفيع او التعيين الا في الحالات التي يجري فيها ترقيم الموظفين الذين احدثت لهم هذه الدرجات الى درجات شاغرة بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة او اذا لم تتوفر فيهم الشروط المنصوص عنها في المادة (٦) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية (النظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦) .

• ولقد تم توزيعه على الوزارات والدوائر المعنية من قبل وزارة المالية / الموازنة العامة .

هكذا من الشاهل

د - يتقاضى الموظف غير المصنف الذي أحدثت له وظيفة لغايات التصنيف في الجدول الملحق بهذا النظام رواتبه من مخصصات هذه الوظيفة الى ان تتخذ الاجراءات الضرورية لتصنيفه وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ٥ - أ - على الرغم مما ورد في اي نظام او تشريع آخر يستثنى الموظفون يعقود (الموظفون المؤقتون) الذين نقت مخصصات رواتبهم من الموازنة الرأسمالية الى الموازنة الجارية في قانون الموازنة العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٢ من احكام المادة (٢) من هذا النظام .

ب - لا يعين اي موظف جديد على حساب المادة (١٣) من النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة / الموظفون يعقود (الموظفون المؤقتون) .

ج - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يجوز تعيين الموظفين على حساب مخصصات الموظفين يعقود (الموظفون المؤقتون) في حالة استقالة او الاستغناء عن الموظفين الثابتين على رأس عملهم والمعينين على حساب نفس المادة بموافقة رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٦ - أ - لا يجوز تعيين او ترفع او نقل اي موظف في او الى اية وظيفة فنية الا من ذوي الاختصاص ممن تتوفر فيهم الخبرة العلمية والعملية .

ب - لا يجوز ان يشغل اي موظف اداري وظيفة فنية تتطلب مؤهلات علمية ذات اختصاص تفي بأغراض وطبيعة عمل تلك الوظيفة .

ج - يجوز ان يشغل الموظف الفني وظيفة ادارية حسب مقتضيات العمل .

د - يستثنى من احكام هذه المادة الموظفون الاداريون الذين يشغلون وظائف فنية قبل صدور هذا النظام .

١٩٧٢/٨/٥

أعضاء المجلس

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد الوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء
وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الصحة محمد البشير
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات علي حسن عوده
ابراهيم الحباشنة	عمر عبدالله	عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش
سالم لمساعدته	انيس المشر	اسحق الفرحان	
احمد الثوبكي	سعيد النابلسي	علي عناد مخريس	غالب بركات

امر دفاع رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ (نظام الأمن الاقتصادي)

استناداً الى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ ، أمر بتحديد اسعار المنتجات النفطية على النحو التالي :

المادة	وحدة البيع	السعر في كافة أنحاء المملكة
البنزين	(٢٠) لتر	٩٥٠ فلساً
غاز البوتان	اسطوانة وزن ١٢ ر٥ كغم	٨٥٠ فلساً للمستهلك في اي مكان
١ - يلغى ما يتعارض مع احكام هذا الامر بما جاء في امري الدفاع رقم ٤ ورقم ٥ لسنة ١٩٧١ .		
٢ - كل من يخالف احكام هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .		
٣ - يعتبر هذا الامر ساري المفعول اعتباراً من صباح السبت الواقع في ١٩٧٢/٨/٥ .		

١٩٧٢/٨/٣
رئيس الوزراء
احمد الوزي

امر دفاع رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ (نظام الأمن الاقتصادي)

لاحقاً لامر الدفاع رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٨/٣ اقر ما يلي :

- ١ - تباع اسطوانة الغاز الواحدة سعة (١٢ ر٥ كغم) بالاسعار التالية :
أ - ٨٥٠ فلساً للمستهلك في عاقلتي العاصمة والبلقاء .
ب - ٩٠٠ فلس في بقية أنحاء المملكة .
ويشمل هذا السعر الخدمة المقدمة للمستهلكين لايصال الاسطوانة لكان سكنهم وتركيبها .
- ٢ - يلغى ما يتعارض مع احكام هذا الامر في اية اوامر سابقة .
- ٣ - يسري مفعول هذا الامر اعتباراً من صباح يوم السبت الواقع في ١٩٧٢/٨/٥ .

١٩٧٢/٨/٥
رئيس الوزراء
احمد الوزي

هكذا من العمل